

العمل الأهلي وتعميق الدور التنموي

تستند رؤية الدولة للعمل الأهلي إلى فلسفة داعمة لاستمرار آليات الدمج الوظيفي، بل والتعمق فيها من خلال الاعتماد على بعض الكيانات الكبيرة لسد فجوة الاحتياجات المجتمعية، وهذه الرؤية العاكسة لطبيعة الأولويات والأدوار والمسئوليات، يحكمها سياق وبيئة غير محفزة لتوسيع أدوار ومسئوليات المجتمع المدني، فهناك أزمة ثقة قائمة بين الدولة وبعض منظمات المجتمع المدني، وهناك حالة ضعف وعدم رسوخ لأدوار ومسئوليات المجتمع المدني، فضلاً عن تركيز الخبرة والممارسة حول فلسفة ورؤية العمل الأهلي المستندة إلى الجهود الخيرية والرعاية والمساعدات الاجتماعية.

هذه الرؤية والبيئة الحاضنة، يعبراً بوضوح عن طبيعة علاقة الدولة والمجتمع، ومأزق قضيتنا المشاركة والمسئولية المجتمعية، وإذا كنا نتحدث عن حاجة لعقد اجتماعي جديد يشمل علاقة الدول بالمجتمع، وفي القلب منها المواطن، فإن مسألة إعادة النظر في دور التنظيمات الأهلية كتتنظيمات وسيطة داعمة لعملية تنظيم تفاعلات المواطنين والمجتمع، تبدو حتمية في هذه المرحلة، لتفعيل متطلبات الإصلاح الاقتصادي من ناحية، ومواجهة التداخيمات الممتدة من ناحية أخرى، وذلك عبر إدارة كفاء للموارد والقدرات المادية والبشرية للدولة والمجتمع.

فتعظيم الأدوار التنموية وليس الخيرية، هي السبيل لتحفيز وتنمية القدرات التنموية للمواطنين، وتعظيم دورهم في الإصلاح المطلوب لبناء الدولة الحديثة التي تمتلك من الرؤية والمقومات ما يدعم عملية تحويل القوة الكامنة إلى ثروة حقيقية وفي مقدمتها الثروة السكانية.

أولاً: مسؤولية الدولة وحركة المجتمع

تعد مشكلة التنمية من أبرز مشاكل المجتمع المصري لارتباطها الوثيق بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية، وهي تستند في ذلك إلى مستويين من الحركة، أولهما، يرتبط بكون التنظيمات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني تمثل حلقة وصل في اتجاهين بين فئات المجتمع بكل فئاته من جانب، والحكومة

من جانب آخر، وثانيهما، يتعلق بواقع رؤية الدولة لحدود دور تلك التنظيمات والمنظمات للتنمية، وهو ما يتجلى بوضوح في خطاب الحكومة وتأكيده على أهمية توسيع مساهمة الجمعيات في القضايا الاجتماعية التي تزايدت حدتها خلال العقود الأخيرة، مثل: قضايا الإرهاب والتفكك الأسرى والعنف والتسول والإدمان، وهى الأجندة التي تعمل الدولة على دفع القطاع الأهلي إلى تبنيها.

والحقيقة أن الأجندة السابقة تعكس قدرًا من التطور في دور القطاع الأهلي في مصر، يتوكل إلى حد ما مع تطور احتياجات المجتمع، ولكن تبقى المشكلة الرئيسية في تحديد نمط العلاقة بين كل من القطاع الأهلي من جانب، والقطاعين الآخرين (القطاع الخاص والحكومي) من جانب آخر، فما تزال هذه العلاقة تعاني من غياب القواعد المحددة لنمط تفاعلاتها وحدودها، وإن كان ذلك لا يلغى التطور الذى شهده القطاع الأهلي في مصر خلال العقود الثلاثة الأخيرة، والذي تواكب معه صعود للجمعيات العاملة في مجال التنمية الشاملة، وهو تواكب فرضته وطأة الأزمة الاقتصادية والحاجة إلى مشاركة القطاع الأهلي لسد الفجوة الناتجة عن تراجع دور الدولة في العديد من القطاعات الخدمية.

وإن كان السياق السياسي والثقافي الحاضن حاليًا لا يشجع على إعطاء مساحات أخرى، لإعادة تأسيس علاقة متوازنة بين الدولة والمجتمع المدني (الذى يُعاني من مواطن ضعف كثيرة)، فإن الاعتماد على الفلسفة القديمة الداعمة لتعزيز الأدوار الخيرية والرعاية وتقديم المساعدات الاجتماعية، لن تكون كافية لتفعيل مقومات المجتمع والارتقاء بأدواره ومسئوليته التنموية.

فتعظيم الأهداف الاجتماعية على حساب الجوانب التنموية بمنظورها الشامل والواسع، تعني توجيه الكثير من الإمكانيات والموارد باتجاه تسكين وسد بعض الاحتياجات المجتمعية، وتعنى أيضًا تهميش الكثير من قوى المجتمع وموارده، لاسيما باتجاه توسيع المشاركة والمسئولية المجتمعية.

واتساقًا مع هذه المفارقة القائمة حاليًا، بين واقع يتلمس توجيهه معظم قوى المجتمع لتلبية الاحتياجات، ومستقبل يتطلب عقد اجتماعى جديد، داعم لبناء دولة حديثة تستند إلى علاقة رشيدة بين الدولة والفرد، ومسئولية وأدوار قائمة على الشراكة والمسئولية المشتركة في بناء المستقبل، فإنه يجب التأكيد على مجموعة من الركائز الداعمة لهذا المستقبل المنشود:

١. نقطة البدء ترتبها بتوافر الإرادة السياسية الداعمة لإعادة صياغة العلاقة التعاقدية بين الدولة والمجتمع والفرد، وترجمتها من خلال تحفيز السياق والبيئة الحاكمة عبر سلسلة من الإصلاحات التشريعية والسياسية والثقافية، الهادفة لمواجهة التوترات الاجتماعية الحادة، وحالة الاستقطاب المجتمعي، والتداعيات السلبية للواقع السياسي والحزبي.

٢. الربط بين التنظيمات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني عبر فلسفة حاكمة مستندة إلى منظور تنموي تحديثي تنويري، من شأنه أن يساعد على توفير السياق المحفز على: دعم بناء نموذج تنموي مصري، قادر على مواجهة القيم والأفكار المتطرفة والسلبية، وتفعيل آليات العمل الجماعي والمسئولية المجتمعية، كما من شأنه أن يساهم في تفعيل قوى المجتمع، وإعادة تنظيم موارده وقدراته ومؤسساته، بالقدر الذى يساهم في تعظيم قدرات الدولة وتفعيل أجندة الإصلاح والبناء.

٣. تقود الركيزتين السابقتين بالتبعية إلى تفعيل المسئولية المجتمعية، التى من شأنها أن تُعيد صياغة الكثير من المفاهيم والإداركات السلبية التى تعكسها الممارسات الحياتية، وتزيد من منطلقات مقاومة

ما يشهده المجتمع المصري حاليًا من مخاطر تهدده، بحيث تساعد على الانتقال من إدراك المخاطر إلى إدارة هذه المخاطر.

٤. أن استناد السياسات العامة إلى فلسفة يكون أحد ركائزها، دعم مثلثات التنمية القائمة على الأمن الغذائي وأمن الطاقة والأمن المائي، كما تعكسه الآن الكثير من التوجهات والإجراءات الحكومية، يقتضى أيضًا تجاوز المنظور الضيق للسياسات الاجتماعية والحمايية إلى منظور أوسع وأعمق، يعتمد على تفعيل نمط التنمية بالمشاركة كأيسر الطرق لانجاح خطط التنمية المستدامة.

٥. تحفيز البيئة الحاضنة للعمل الأهلي عبر منظومة تشريعية وسياسية داعمة للعمل التنموي المستند إلى الحقوق، من شأنها أن تعمق الملامح الراهنة لبعض الجهود التنموية والتمكينية التي تقوم بها الجمعيات والتنظيمات الأهلية باتجاه يرى هذه التنظيمات كشريك تنموي وفاعل مجتمعي، وهنا يُمكن الإشارة إلى قوانين مثل: قانون الجمعيات الأهلية، وقانون التعاونيات، وقانون المحليات، وقانون الضرائب، وقانون الاستثمار.

ثانيًا: علاقة العمل الأهلي بالمجتمع المدني.. تعظيم الارتباط

إن اتساع أجنحة التنظيمات الأهلية، وتزايد أعداد الجمعيات الأهلية (نحو ٤٨ ألف جمعية أهلية)، لم يواكبه تزايد الاحتياجات التنموية للمجتمع من جانب، كما أن الخلل القائم في مجالات العمل الاجتماعي لصالح الأنشطة الخيرية والرعاية والمساعدات الاجتماعية، لم يعط فرصة لتقوية بنى الجمعيات التنموية من جانب آخر، بحيث تزيد من وتيرة الاستهداف القضايا التنموية، والتي يُمكن تلمس ملامحها في مشروعات التنمية المحلية التي تؤددها كثير من الجمعيات الأهلية، وتصديها لعدد من القضايا الاقتصادية والاجتماعية كقضايا البطالة والفقر، وامتداد أنشطتها لمجالات إعادة التأهيل، ومكافحة الأمية، ورعاية مشروعات القروض الصغيرة، إلى غير ذلك من مجالات ترتبط مباشرة بعملية التنمية الشاملة.

ورغم الطموحات الخاصة بإمكانية قيام القطاع الأهلي بدور فاعل في معالجة التشوهات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق خلق فرص عمل، أو عبر برامج للتمكين تهدف إلى زيادة الدخل، إلا أن هذا الطموح يظل مرتبًا بقدرات الجمعيات الأهلية على تطوير دورها الراهن الذي يقتصر في أغلب الأحيان على المساهمة الجزئية في تنفيذ جانب أو أكثر من جوانب عملية التنمية.

وهو ما يقودنا، للتساؤل عن كيفية دعم القدرات القائمة للقطاع الأهلي كإطار تعوي داعم لتنظيم المواطنين من أجل المشاركة الفعالة في عملية التنمية، ومواكبة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية القائمة، وفي هذا الإطار، يُمكن الإشارة إلى عدد من المقترحات الخاصة الداعمة للتشبيك بين القطاع الأهلي ومنظمات المجتمع المدني، منها:

١. رسم خريطة معرفية للتنظيمات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني، بحيث تستهدف: تحديد مواردها وإمكانياتها وحجم إسهامها وتأثيرها تجاه القضايا التي تتبناها، كما تستهدف الخريطة تحديد أكبر الكيانات من حيث الإسهام الاقتصادي والاجتماعي والتوزيع الجغرافي بحيث يُمكن لهذه الكيانات أن تلعب دور المظلة الداعم والمنظم والمخطط للتنظيمات الأهلية القاعدية والتي تفتقر للإمكانيات.

٢. تحفيز ودعم جمعيات المظلة عبر تشجيع وجود كيانات وتنظيمات أهلية كبيرة، لاسيما وأن العدد الحالي لهذا النمط من الجمعيات قليل جدًا، بحيث يتوافر لها السبل للدخول في شراكات حقيقية وكبرى مع

القطاع الحكومي والقطاع الخاص مرتكزة لنمط التنمية بالمشاركة.

٣. العمل على توسيع منظومة التعاون والتكامل بين تنظيمات العمل الأهلي ومنظمات المجتمع المدني من جمعيات أهلية وتعاونيات وروابط أهلية، بحيث تُشكّل هذه المنظومة مكون أساسي من خطط الاستثمار والتنمية، عبر دعمها للمشروعات الصغيرة، ومتناهية الصغر، والشمول المالي.

ثالثاً: أجندة تحديد الأولويات

تفرض أجندة بناء الدولة المصرية الحديثة القدرة على صياغة مستقبلها، بالانطلاق من مواقعها وتحدياتها الراهنة، الكثير من المتطلبات والعمل والتخطيط، الداعم لتعزيز المشاركة المجتمعية، ودفع عملية التنمية البشرية، والإسراع بعملية الإصلاح، فبناء المجتمعات في ظل عمليات الإصلاح تتطلب توافر حالة من البناء المتوازن حتى يُمكن تجاوز العديد من الظواهر الاجتماعية السلبية ومواطن الضعف الاقتصادية والسياسية.

وفي هذا السياق، ورغبة في قصر المعالجة على محور الدور التنموي للقطاع الأهلي، فإنه يُمكن التأكيد على عدد من المحددات الحاكمة، منها:

١. ضرورة معالجة مشكلة التوظيف الديني والسياسي لمنظمات المجتمع المدني، وغلبة الطابع الأهلي وأدواره الداعمة للأعمال الخيرية، وضعف المكون الثقافي ومحدودية الدور الحقوقي والتنموي.

٢. العمل على تقوية أنماط الحدائثة في المجتمع، حيث يؤدي ضعفها إلى دعم حالة الإزدواجية التي يواجهها المجتمع وقواه المجتمعية، ما بين متطلبات الحدائثة وتنمية الوعي الاجتماعي والثقافي عبر تجديد الموروث الثقافي، كما يجب بذل المزيد من الجهد لإعادة بناء الثقافة الشعبية بما يتوافق مع نسق القيم الخاص بالمواطنة والتعددية عبر تعميق المشاركة الشعبية.

٣. يجب أن تلعب النخبة المثقفة والسياسية دوراً في تفعيل وإحياء عملية النهوض بعناصر المجتمع، من خلال طرح خطاب يعبر عن طبيعة احتياجات المجتمع ونبضه، فضلاً عن امتلاك أدوات من شأنها أن تُثير حالة من حالات التجديد الفكري النهضوي.

بمعنى أدق، أن عملية النهوض بالقطاع الأهلي في مصر، تتطلب رؤية جديدة وإرادة سياسية ومجتمعية داعمة لمقومات النهوض بهذا القطاع كشريك في عملية التنمية، فلا يمكن الرهان على تنظيماته كمؤسسات اجتماعية وتنموية تقود المجتمع إلى دعم قضيتنا المشاركة والتوزيع بدون توافر مجموعة من العوامل، نذكر منها: الخصائص الذاتية للجماعة، درجة الاستقلال، الإطار السياسي، نوع السياسات العامة، الثقافة السياسية، ومع أعمال هذه العوامل على الواقع الحالى للقطاع الأهلي والمجتمع المدني، نجد أننا أمام واقع رسخته العديد من الاعتبارات التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ولذا سعت أحوال مصرية من خلال تناولها لهذا الموضوع المهم والحيوي إلى إلقاء الضوء على واحد من القضايا الشائكة والحاسمة في عملية التنمية، أملاً في تقديم بعض الأفكار والمقترحات الداعمة، لإعادة تنظيم قوى المجتمع، وموارده عبر دمج القطاع الأهلي والمجتمع المدني في منظومة تنمية متكاملة، تتكامل فيها الأدوار والمسئوليات.

د. أيمن السيد عبد الوهاب